

الحرب العثمانية-اليونانية (1883-1897): الأسباب والمسار العسكري والنتائج

آيات محمد صالح محمود

ayeat.25bep22@student.uomosul.edu.iq

د. عماد عبد العزيز يوسف

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة الحرب العثمانية-اليونانية سنة 1897 من خلال تحليل الظروف التي مهدت لاندلاعها، وتتبع مسار العمليات العسكرية، وبيان أهم نتائجها وانعكاساتها على الدولة العثمانية واليونان. وقد اعتمد البحث المنهج التاريخي التحليلي، مستنداً إلى المصادر العربية والتركية والإنجليزية، بهدف تقديم رؤية علمية متوازنة للأحداث. تناول البحث مرحلة الإصلاحات العسكرية العثمانية بين عامي 1883 و1896، وأثرها في إعادة تنظيم المؤسسة العسكرية ورفع جاهزيتها، ثم ناقش الأسباب السياسية والعسكرية التي أدت إلى اندلاع الحرب، وفي مقدمتها الأزمة الكريتية، وتصادم النزعة القومية اليونانية، وتباين مواقف القوى الأوروبية الكبرى. كما عرض سير العمليات العسكرية، مبيّناً التفوق الميداني للقوات العثمانية وتحقيقها سلسلة من الانتصارات على الجبهة البرية، في مقابل محدودية الإنجازات البحرية. واختتم البحث بتحليل نتائج الحرب، التي أظهرت نجاح الإصلاحات العسكرية العثمانية، إلا أن المكاسب السياسية والدبلوماسية جاءت أقل من حجم الإنجازات العسكرية بسبب تدخل القوى الأوروبية في تسوية النزاع. وتوصل البحث إلى أن حرب سنة 1897 مثلت انتصاراً عسكرياً مهماً للدولة العثمانية وأسهمت في استعادة جانب من هيبتها العسكرية، لكنها لم تحقق تحولاً استراتيجياً دائماً في ميزان القوى في البلقان، وظلت الأزمة الشرقية قائمة حتى اندلاع الصراعات اللاحقة التي مهدت لانتهاء الدولة العثمانية في مطلع القرن العشرين.

الكلمات المفتاحية: الحرب العثمانية-اليونانية (1897)، الدولة العثمانية، القضية الكريتية، الإصلاحات العسكرية العثمانية، القومية اليونانية، العمليات العسكرية، العلاقات العثمانية اليونانية

The Ottoman–Greek War (1883–1897): Causes, Military Course, and Results

Ayat Muhammad Saleh Mahmoud

ayeat.25bep22@student.uomosul.edu.iq

Prof. Dr. Emad Abdel Aziz Youssef .

Abstract

This study examines the Ottoman–Greek War of 1897 by analyzing the circumstances that led to its outbreak, tracing the course of the military operations, and evaluating its political and military consequences for both the Ottoman Empire and Greece. The research adopts a historical-analytical approach and relies on a wide range of Arabic, Turkish, and English sources to provide a balanced academic interpretation of the conflict. The study begins by examining the Ottoman military reforms implemented between 1883 and 1896 and their role in strengthening the Ottoman armed forces. It then discusses the major causes of the war, including the Cretan Crisis, the rise of Greek nationalism, and the conflicting policies of the European Great Powers. Furthermore, it analyzes the military campaign, highlighting the Ottoman army's success on the land front and the limited effectiveness of its naval forces. Finally, the study evaluates the outcomes of the war, demonstrating that although the Ottoman Empire achieved a significant military victory, European intervention prevented it from fully translating these achievements into political

and diplomatic gains. The study concludes that the Ottoman–Greek War of 1897 represented an important military success for the Ottoman Empire and confirmed the effectiveness of its military reforms. However, it failed to produce a lasting strategic change in the balance of power in the Balkans, where international intervention and the unresolved Eastern Question continued to shape regional developments in the years that followed.

Keywords:. Keywords: Ottoman-Greek War (1897), Ottoman Empire, Cretan Question, Ottoman military reforms, Greek nationalism, military operations, Ottoman-Greek relations.

المقدمة

شهدت الدولة العثمانية خلال العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر تحديات سياسية وعسكرية متزايدة، تمثلت في تصاعد الحركات القومية داخل الولايات الأوروبية، وتزايد التدخلات الأجنبية في شؤونها الداخلية، فضلاً عن انعكاسات الهزيمة في الحرب العثمانية–الروسية (1877–1878) وما ترتب عليها من خسائر إقليمية وسياسية كبيرة. وفي مواجهة هذه التحديات، اتجهت الدولة إلى تنفيذ برنامج واسع للإصلاح العسكري والإداري بهدف إعادة بناء مؤسساتها الدفاعية واستعادة قدرتها على حماية أراضيها. وفي هذا السياق اندلعت الحرب العثمانية–اليونانية سنة 1897، التي شكلت محطة مهمة في تاريخ العلاقات العثمانية–اليونانية، إذ تداخلت فيها العوامل القومية والدبلوماسية والعسكرية، وكان للأزمة الكريتية دور محوري في تفجيرها. وعلى الرغم من قصر مدتها، فقد كشفت الحرب عن نتائج مهمة على المستويين العسكري والسياسي، وأظهرت أثر الإصلاحات التي شهدتها الجيش العثماني، كما أبرزت استمرار تأثير القوى الأوروبية في رسم مخرجات الصراع.

وتكمن أهمية هذا البحث في كونه يسלט الضوء على إحدى أبرز الحروب العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر، من خلال دراسة أسبابها، وتتبع سير عملياتها العسكرية، وتحليل نتائجها وآثارها، اعتماداً على مصادر عربية وأجنبية متنوعة، بما يسهم في تقديم قراءة تاريخية علمية متوازنة لهذه الحرب.

1- مرحلة الهدوء النسبي والإصلاحات العسكرية (1883-1896)

شهدت المدة الممتدة بين عامي 1883 و1896 هدوءاً نسبياً على الجبهات الأوروبية للدولة العثمانية، إذ لم تقع خلالها حروب نظامية كبرى كذلك التي شهدتها العقود السابقة. ويعود ذلك إلى النتائج القاسية التي ترتبت على الحرب العثمانية–الروسية (1877–1878) وما أعقبها من مقررات مؤتمر برلين سنة 1878، والتي أفضت إلى تقلص النفوذ العثماني في البلقان وفقدان مساحات واسعة من أراضيها الأوروبية. وقد أدركت القيادة العثمانية أن الدخول في مواجهة عسكرية جديدة في ظل الأوضاع الاقتصادية والعسكرية المتردية قد يهدد بقاء الدولة نفسها، لذلك اتجهت إلى تبني سياسة دفاعية قائمة على إعادة بناء مؤسساتها العسكرية وتعزيز قدراتها القتالية استعداداً للتحديات المستقبلية⁽¹⁾.

وفي إطار هذه السياسة الإصلاحية شرعت الدولة العثمانية في تنفيذ برنامج واسع لتحديث جيشها بمساعدة الخبرات العسكرية الألمانية. وقد وصلت البعثة العسكرية الألمانية إلى إسطنبول في حزيران/يونيو 1883 بقيادة العقيد البروسي كولمار فون دير غولتس، الذي لعب دوراً محورياً في إعادة تنظيم المؤسسة العسكرية العثمانية. وشملت الإصلاحات إعادة هيكلة هيئة الأركان العامة وفق النموذج البروسي، وتطوير المناهج العسكرية في الكليات والمدارس الحربية، وإعداد جيل جديد من الضباط المتخصصين في العلوم العسكرية الحديثة، فضلاً عن تحديث منظومات التسليح والمدفعية ووضع خطط تعبئة وتنظيم أكثر كفاءة. واستمرت هذه العملية الإصلاحية قرابة اثني عشر عاماً، وأسهمت في رفع مستوى الجاهزية العسكرية للجيش العثماني بصورة ملحوظة مقارنة بما كان عليه عقب حرب 1877–1878.⁽²⁾

وعلى الرغم من غياب الحروب الخارجية الكبرى خلال هذه المرحلة، فإن الدولة العثمانية واجهت سلسلة من الاضطرابات الداخلية التي استنزفت جانباً من مواردها العسكرية والإدارية. فقد شهدت جزيرة كريت موجات متكررة من التمردات خلال أعوام 1885 و1888 و1889 ثم 1895–1896، نتيجة استمرار

التنافس بين الاتجاهات السياسية المختلفة داخل الجزيرة وتساعد النزعة الداعية إلى الاتحاد مع اليونان. وقد شكلت هذه الأحداث تحدياً مستمراً للسلطات العثمانية التي سعت إلى احتواء التوترات والحفاظ على الاستقرار دون الانزلاق إلى صدام دولي واسع (3).

كما سعت الدولة العثمانية إلى معالجة الأزمة الكريتية من خلال الوسائل السياسية والإدارية إلى جانب الإجراءات الأمنية. ففي أعقاب الاضطرابات التي شهدتها الجزيرة أوفدت السلطات العثمانية غازي أحمد مختار باشا لإجراء مفاوضات مع ممثلي السكان المحليين تحت إشراف قناصل الدول الأوروبية الكبرى. وأسفرت هذه الجهود عن توقيع اتفاقية هاليبا في 25 تشرين الأول / أكتوبر 1878 بالقرب من مدينة خانيا، والتي منحت الجزيرة قدرًا واسعًا من الحكم الذاتي. ونصت الاتفاقية على تعيين حاكم مسيحي لكريت لمدة خمس سنوات، إضافة إلى توسيع المشاركة المحلية في إدارة شؤون الجزيرة، وذلك في محاولة لتهدئة الأوضاع وتقليل فرص التدخل الأجنبي في شؤونها (4).

وتضمنت اتفاقية هاليبا إصلاحات إدارية وسياسية مهمة، من أبرزها إعادة تنظيم الجمعية العامة الكريتية بحيث تتكون من ثمانية أعضاء، يمثل المسيحيون أغلبية أعضائها، إلى جانب توسيع صلاحياتها ومنح اللغة اليونانية مكانة رسمية في الإدارة المحلية. وتنفيذاً لهذه الترتيبات عين الباب العالي فوتيادي باشا حاكماً للجزيرة لمدة خمس سنوات في كانون الأول / ديسمبر 1878. غير أن هذه الإجراءات لم تنجح في القضاء على أسباب التوتر بصورة نهائية، إذ سرعان ما برزت خلافات بين القوى السياسية المسيحية في الجزيرة وانقسمت بين تيار متشدد يطالب بالاتحاد الكامل مع اليونان وتيار آخر يفضل استمرار الارتباط بالدولة العثمانية ضمن إطار الحكم الذاتي، الأمر الذي أبقى الجزيرة في حالة من عدم الاستقرار السياسي (5).

ولم تقتصر التحديات الأمنية التي واجهتها الدولة العثمانية خلال هذه المرحلة على جزيرة كريت بل امتدت إلى مناطق أخرى من ولاياتها الأوروبية والشرقية. ففي مقدونيا تنامي نشاط التنظيمات القومية والعصابات المسلحة التي سعت إلى تقويض السلطة العثمانية وإثارة النزعات الانفصالية، كما شهدت الولايات الأرمنية اضطرابات وحركات احتجاجية متزايدة، ومع ذلك بقيت هذه الأحداث في إطار الانتفاضات والتمردات المحلية ولم تتحول إلى حرب نظامية شاملة بين الدولة العثمانية وإحدى القوى الإقليمية أو الأوروبية، الأمر الذي منح الدولة فرصة لمواصلة برنامجها الإصلاحية العسكري دون الانخراط في صراع واسع النطاق (6).

وفي المحصلة، شكّلت سنوات الإصلاح العسكري بين 1883 و 1896 مرحلة انتقالية مهمة في تاريخ المؤسسة العسكرية العثمانية، إذ انتقلت من حالة الضعف والتفكك التي أعقبت حرب 1877 - 1878 إلى مستوى أعلى من التنظيم والانضباط والجاهزية. وقد أتاح ذلك للدولة اختبار نتائج هذه الإصلاحات عملياً عندما اندلعت الحرب العثمانية - اليونانية سنة 1897، التي مثلت أول مواجهة كبرى يخوضها الجيش العثماني بعد عملية التحديث الطويلة التي أشرف عليها الخبراء العسكريون الألمان (7).

2-أسباب الحرب

في أواخر القرن التاسع عشر تصاعد التوتر بين الدولة العثمانية واليونان نتيجة تنامي النزعة القومية اليونانية التي استندت إلى فكرة «اليونان الكبرى» (Megali Idea)، وهي رؤية سياسية هدفت إلى توحيد جميع المناطق التي تضم تجمعات سكانية يونانية أو كانت خاضعة للحكم البيزنطي سابقاً ضمن دولة يونانية واحدة. وفي هذا السياق سعت الحكومات اليونانية المتعاقبة إلى استغلال مظاهر الضعف التي بدأت تظهر على الدولة العثمانية في ولاياتها الأوروبية، من خلال دعم الحركات الانفصالية وتشجيع الاضطرابات المحلية، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الخلافات بين الطرفين ودفع العلاقات الثنائية نحو المواجهة العسكرية. لذلك لم تكن الحرب العثمانية-اليونانية سنة 1897 حدثاً مفاجئاً أو معزولاً، بل جاءت نتوياً لمسار طويل من التنافس السياسي والصراع القومي في منطقة البلقان وشرق البحر المتوسط (8).

وقد مثلت الأزمة الكريتية الحلقة الأكثر حساسية في هذا الصراع، إذ تحولت جزيرة كريت إلى بؤرة توتر دائمة بسبب المطالب المتزايدة بضمها إلى اليونان. ومع تصاعد الاضطرابات الداخلية في الجزيرة خلال

عام 1896 وبداية عام 1897، رأت الحكومة اليونانية أن الظروف أصبحت مواتية لتحقيق مكاسب إقليمية مباشرة، فقررت التدخل بصورة علنية، وفي شهر مارس/آذار 1897 أرسلت قوة عسكرية إلى الجزيرة بقيادة الكولونيل تيموليون فاسوس، معلنة أن هدفها حماية السكان المسيحيين والحفاظ على الأمن. إلا أن هذا التدخل حمل في جوهرة أبعاده سياسية واضحة تمثلت في السعي إلى فرض أمر واقع يمهّد لربط الجزيرة باليونان، وهو ما اعتبرته الدولة العثمانية انتهاكاً لسيادتها وتضييقاً خطيراً للأزمة⁽⁹⁾.

وأدى التدخل اليوناني المباشر إلى تشجيع الجماعات المتمردة داخل الجزيرة على توسيع نطاق نشاطها المسلح، الأمر الذي أسهم في زيادة حدة الاضطرابات الأمنية وتعميق حالة العصيان ضد الإدارة العثمانية. وفي الوقت نفسه أثارت التطورات المتسارعة مخاوف القوى الأوروبية الكبرى من احتمال اتساع رقعة النزاع وتهديد التوازن السياسي القائم في شرق البحر المتوسط، فبادرت إلى التدخل دبلوماسياً وعسكرياً من خلال تشكيل أسطول دولي وفرض حصار بحري على جزيرة كريت. ورغم هذه الإجراءات الرامية إلى احتواء الأزمة ومنع اندلاع حرب شاملة، فإن التوتر بين الدولة العثمانية واليونان استمر في التصاعد إلى أن تحول إلى مواجهة عسكرية مفتوحة في ربيع سنة 1897⁽¹⁰⁾.

يُعزى تعثر الجهود الدبلوماسية، جزئياً، إلى تنامي نفوذ جمعية سرية في اليونان عُرفت باسم إيتانكا إيتريا، والتي اتسمت بتوجهها المتشدد ورفضها الانصياع للنصائح السياسية المعتدلة. وقد عملت هذه الجمعية على تعبئة الرأي العام والتأثير في صناع القرار، دافعة إياهم نحو تبني مواقف عدائية وتضييقية، الأمر الذي أسهم في تشجيع السياسة الهجومية لليونان⁽¹¹⁾.

ومن هذه الظروف أيضاً أن مسيحيي كريت هاجروا إلى بلاد اليونان بدعوى الاستغاثة من مسلميها فهمت برفع مكتوب لملك اليونان بطلب حماية أولئك الناس وأبدت فيه استعدادها لدفع ما يلزم من المال وتقديم المؤن والرجال، فلبى دعائها حرصاً على مركزه وخوفاً من نفوذها وسطوتها فأرسل الكولونيل فاسوس لهذا الغرض إلى الجزيرة⁽¹²⁾.

ارتبط تصعيد الموقف السياسي في السنوات التي سبقت اندلاع الحرب العثمانية-اليونانية سنة 1897 إلى غياب التوافق بين الدول الأوروبية الكبرى بشأن كيفية إدارة الأزمة الكريتية والتعامل مع التوتر المتصاعد بين الدولة العثمانية واليونان. فقد تباينت مواقف القوى الأوروبية، ولا سيما بريطانيا وفرنسا وروسيا والنمسا-المجر، إزاء الوسائل المناسبة لاحتواء الأزمة والحفاظ على التوازن القائم في شرق البحر المتوسط⁽¹³⁾.

وأدى هذا التباين إلى إضعاف فعالية الضغوط الدبلوماسية المشتركة التي كان من الممكن أن تُمارس على الحكومة اليونانية، الأمر الذي شجع القيادة السياسية والعسكرية في أثينا على انتهاج سياسة أكثر جرأة وتضييقاً تجاه الدولة العثمانية. كما عززت هذه الظروف الاعتقاد لدى الأوساط القومية اليونانية بإمكانية تحقيق مكاسب إقليمية في جزيرة كريت وفي المناطق العثمانية ذات الكثافة السكانية اليونانية، مستندة إلى توقعات بالحصول على دعم أو تعاطف أوروبي في حال تطور الأزمة إلى مواجهة عسكرية⁽¹⁴⁾.

وفي المقابل، تابعت الدولة العثمانية تطورات الأزمة بقلق متزايد، واتخذت سلسلة من الإجراءات العسكرية الاحترازية بهدف تعزيز قدرتها الدفاعية ومواجهة أي تحرك يوناني محتمل. وتمثلت هذه الإجراءات في تكثيف الحشود العسكرية في مقدونيا، بوصفها إحدى المناطق الحساسة القريبة من مسرح الأحداث، إلى جانب رفع مستوى الجاهزية العسكرية والإدارية في ولاية يانينا الواقعة على الحدود مع اليونان⁽¹⁵⁾.

كما سعت السلطات العثمانية إلى تعزيز الرقابة على المناطق الحدودية، ومتابعة نشاط الجماعات المسلحة والحركات القومية التي كانت تنشط في بعض الأقاليم الأوروبية التابعة للدولة. وقد هدفت هذه التدابير إلى منع امتداد الاضطرابات إلى الداخل العثماني والحفاظ على الاستقرار الأمني، فضلاً عن توجيه رسالة واضحة إلى الحكومة اليونانية مفادها أن الدولة العثمانية مستعدة للتعامل مع أي تصعيد عسكري محتمل⁽¹⁶⁾.

إعلان الحرب

شهدت الأسابيع الأخيرة التي سبقت اندلاع الحرب العثمانية-اليونانية سنة 1897 تصاعداً متسارعاً في حدة التوتر بين الطرفين، ولا سيما بعد تفاقم الأزمة الكريتية وتزايد التدخل اليوناني المباشر في شؤون الجزيرة. فقد رأت الحكومة العثمانية أن الإجراءات التي اتخذتها اليونان تجاوزت حدود الدعم السياسي والمعنوي للحركات القومية الكريتية، لتتحول إلى تدخل عسكري مباشر يمس سيادة الدولة ووحدة أراضيها. وأمام هذا التطور، بدأت إسطنبول تنظر إلى الأزمة بوصفها تحدياً لهيبة الدولة ومكانتها الدولية، الأمر الذي دفعها إلى دراسة الخيارات المتاحة لمواجهة الموقف المتأزم⁽¹⁷⁾.

وفي هذا السياق، اتخذت الحكومة العثمانية قرار خوض الحرب في 18 نيسان/أبريل 1897، مستندة إلى جملة من المبررات القانونية والسياسية التي سعت من خلالها إلى إضفاء الشرعية على موقفها أمام القوى الأوروبية. وكان أبرز هذه المبررات قيام اليونان بإرسال قوات نظامية إلى جزيرة كريت، وهو ما اعتبرته الدولة العثمانية انتهاكاً صريحاً لسيادتها وتدخلها مباشراً في أحد أقاليمها الخاضعة لسلطانها الشرعي. كما أكدت الحكومة العثمانية أن هذا التدخل لم يهدد استقرار الجزيرة فحسب، بل شكل سابقة خطيرة يمكن أن تشجع الحركات الانفصالية في مناطق أخرى من الدولة⁽¹⁸⁾.

ولم تقتصر المبررات العثمانية على التطورات الجارية في كريت، بل استندت أيضاً إلى ما ورد في التقارير العسكرية الخاصة بالأوضاع على الحدود العثمانية-اليونانية. فقد أفادت هذه التقارير بوقوع اعتداءات متكررة على المخافر والنقاط العسكرية العثمانية من قبل مجموعات يونانية مسلحة، الأمر الذي اعتبرته السلطات العثمانية دليلاً على وجود سياسة تصعيدية تتبناها أثينا. وأشارت بعض التقارير إلى أن هذه الأعمال لم تكن حوادث فردية معزولة، بل جاءت ضمن تحركات منظمة هدفت إلى استنزاف القوات العثمانية وإثارة الاضطرابات على طول الحدود المشتركة بين البلدين⁽¹⁹⁾.

ومن أجل كسب التأييد الدولي أو على الأقل تجنب معارضة القوى الأوروبية، حرصت الحكومة العثمانية على عرض موقفها عبر القنوات الدبلوماسية الرسمية. ولهذا الغرض أرسلت وزارة الخارجية العثمانية تعليمات وبرقيات إلى ممثلي الدولة في العواصم الأوروبية المختلفة، تضمنت شرحاً للأسباب التي دفعت الدولة إلى اتخاذ قرار الحرب. وقد أكدت هذه المراسلات أن الدولة العثمانية لم تكن تسعى إلى إشعال نزاع جديد في منطقة البلقان، بل وجدت نفسها مضطرة للدفاع عن حقوقها السيادية في مواجهة ما عدته سياسة يونانية عدوانية ومتواصلة⁽²⁰⁾.

كما سعت الدولة العثمانية إلى إظهار أنها استنفدت الوسائل السلمية قبل اللجوء إلى الخيار العسكري، وذلك لتعزيز موقفها أمام الرأي العام الأوروبي. فقد أكدت في بياناتها الرسمية أنها أبدت قدراً كبيراً من الصبر تجاه الاستفزازات اليونانية، وأنها فضلت في البداية الحلول الدبلوماسية والتفاوضية. بل إنها ربطت إمكانية وقف العمليات العسكرية وانتهاء الأزمة بانسحاب القوات اليونانية من كريت ومن المناطق الحدودية التي شهدت توترات متزايدة، في محاولة لإظهار أن الحرب كانت نتيجة لفشل الجهود السلمية وليس هدفاً بحد ذاته⁽²¹⁾.

وعقب صدور قرار الحرب، اتخذت الحكومة العثمانية مجموعة من الإجراءات الدبلوماسية التي رافقت الانتقال الرسمي إلى حالة النزاع المسلح. فقد تقرر استدعاء السفير العثماني من أثينا وإنهاء مهمته الدبلوماسية، كما طلب من أعضاء البعثة اليونانية في الأستانة مغادرة الأراضي العثمانية خلال المدة المحددة لهم. وتنسجم هذه الخطوات مع الأعراف الدولية السائدة في القرن التاسع عشر، إذ كانت الدول المتحاربة تلجأ عادة إلى قطع العلاقات الدبلوماسية فور اندلاع الحرب⁽²²⁾.

وشملت الإجراءات العثمانية كذلك تنظيم أوضاع الرعايا اليونانيين المقيمين داخل أراضي الدولة، حيث منحوا مهلة خمسة عشر يوماً لتصفية أعمالهم ومغادرة البلاد. وفي الوقت نفسه، أوكلت الدولة العثمانية مهمة الإشراف على مصالحها في اليونان إلى السفارة الألمانية في أثينا، وهو إجراء يعكس الدور الذي كانت تؤديه الدول المحايدة في حماية المصالح المتبادلة بين الدول المتحاربة. كما يكشف هذا الترتيب عن المكانة المتنامية لألمانيا في السياسة العثمانية خلال أواخر القرن التاسع عشر⁽²³⁾.

أما على الصعيد العسكري، فقد باشرت القيادة العثمانية تنفيذ خطة تعبئة واسعة استعداداً لمواجهة المرتقبة. وتم توزيع القوات على مواقع استراتيجية في الجبهة الرئيسة مع اليونان، مع تنظيمها ضمن سبع

فرق عسكرية أساسية مدعومة بوحدات المدفعية والفرسان والخدمات المساندة. وهدفت هذه الإجراءات إلى ضمان الجاهزية القتالية للجيش العثماني وتمكينه من الانتقال السريع إلى العمليات الهجومية أو الدفاعية بحسب متطلبات الميدان. كما عكست هذه التعبئة نتائج الإصلاحات العسكرية التي شهدتها المؤسسة العسكرية العثمانية خلال العقود السابقة للحرب (24).

إذ كان أمر التعبئة للجيش العثماني قد صدر في 14 فبراير، حتى قبل إعلان الحرب، بينما كان الأسطول اليوناني يتجه نحو جزيرة كريت. ولأن ساحة المعركة كانت قريبة من سالونيك، حيث كان يتمركز الجيش العثماني الثالث، فقد أعلن التعبئة أولاً في تلك المنطقة. علاوة على ذلك، صدرت الأوامر للجيش الأول في إسطنبول والجيش الثاني في أدرنة بالاستعداد لأي حرب محتملة. نُفذت العملية ضد اليونان بتعديل جزئي لخطة الحرب التي أعدها فون دير غولتز باشا عام 1886 (25).

وانتشر جيش ألاسونيا، بقيادة المشير إيتم باشا، بقوة 62,692 جندياً (58,379 مشاة، و1,560 فارساً، و3,754 مدفعية)، في منطقة عمليات ثيساليا. تمركز فيلق يونانيا، الذي بلغ قوامه 28,100 رجل بقيادة الفريق أحمد حفطي باشا، في مسرح عمليات إبيروس في مواجهة جيش ثيساليا اليوناني، الذي بلغ قوامه 42,256 رجلاً، وفرقة إبيروس، التي بلغ قوامها 22,438 رجلاً (26).

استغلت القوات اليونانية عنصر المبادأة قبيل وصول أمر الزحف الرسمي للقائد العثماني، حيث تمكنت من السيطرة المؤقتة على نقاط استراتيجية في "نزه روس" و"كودومان" وهضاب "بونار"، مما فرض على القيادة العثمانية الانتقال من وضعية "الاستعداد" إلى "الهجوم" الفعلي لاستعادة تلك النقاط وفق "المشروع الحربي" المصدق من السلطان (27).

3- سير العمليات العسكرية

مع إعلان الحرب، بادرت القوات العثمانية إلى تنفيذ خططها الهجومية على الجبهة الثيسالية، مستفيدة من جاهزيتها العسكرية وتفوقها التنظيمي مقارنة بالقوات اليونانية. وقد أظهرت الأيام الأولى من القتال تفوقاً واضحاً للجيش العثماني الذي كان قد خضع خلال العقود السابقة لسلسلة من الإصلاحات العسكرية والإدارية، الأمر الذي انعكس على مستوى القيادة والانضباط والتسلح. وفي هذا الإطار تمكنت القوات العثمانية من تحقيق أولى نجاحاتها الميدانية بالاستيلاء على ممر ميلونا الاستراتيجي بعد معركة استمرت قرابة ثمان وعشرين ساعة، وهو ما منحها أفضلية مهمة في السيطرة على مداخل سهل ثيساليا وفتح الطريق أمام التقدم نحو الداخل اليوناني (28).

وبعد إحكام السيطرة على ممر ميلونا، واصل الجيش العثماني تقدمه نحو يني شهير متوقعاً مواجهة رئيسة مع القوات اليونانية. غير أن القيادة اليونانية بقيادة الأمير قسطنطين كانت قد أصدرت أوامر بالانسحاب نحو مواقع أكثر أمناً، الأمر الذي حرم القوات العثمانية من خوض معركة حاسمة في تلك المنطقة. وبعد اشتباكات محدودة مع بعض الوحدات اليونانية المتأخرة، دخلت القوات العثمانية مدينة يني شهير في 25 نيسان/أبريل 1897، لتصبح المدينة إحدى أهم المكاسب العسكرية العثمانية خلال المرحلة الأولى من الحرب (29).

ورأى فون دير غولتز باشا أن سقوط يني شهير شكّل نقطة تحول حاسمة في مسار العمليات العسكرية، إذ أدى إلى انهيار قدرة الجيش اليوناني على المحافظة على مواقعه الدفاعية في سهل ثيساليا. كما أرسل المشير إيتم باشا تقارير إلى إسطنبول أشار فيها إلى أن خسائر الجيش اليوناني تجاوزت ألفي جندي بين قتيل وجريح وأسير، فضلاً عن خسائر كبيرة في الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية. وفي الوقت نفسه أورد أحمد شوكت بك أن القوات اليونانية اضطرت أثناء انسحابها إلى إخفاء بعض مدافعها في المناطق الجبلية خشية وقوعها بأيدي القوات العثمانية، وهو ما يعكس حجم الارتباك الذي أصاب الوحدات اليونانية خلال مرحلة التراجع (30).

واستمراراً لهذا الزخم العسكري، تقدمت القوات العثمانية نحو مدينة تيرهالا التي سقطت دون مقاومة كبيرة، قبل أن تتابع عملياتها باتجاه فيليستين. وقد تمكن الجيش العثماني من إلحاق سلسلة من الهزائم بالقوات اليونانية التي اضطرت إلى التراجع المتواصل نحو الشمال، حتى وصلت إلى تشاتالجا حيث حاولت إعادة تنظيم صفوفها وإنشاء خط دفاعي جديد. إلا أن القوات العثمانية واصلت ضغطها العسكري

وأجبرت الجيش اليوناني على الانسحاب مجدداً نحو دوموكوس، وفي السادس من أيار/مايو أعلن المشير إيثم باشا السيطرة على تشاتالجا ومواصلة مطاردة القوات المنسحبة⁽³¹⁾.

وأثارت الانتصارات العثمانية المتتالية موجة واسعة من الحماس داخل مختلف أرجاء الدولة العثمانية، إذ اعتبرت الحرب فرصة لإعادة الاعتبار إلى الدولة بعد سنوات من الأزمات والتحديات الدولية، فضلاً عن كونها وسيلة لإنهاء التوتر المرتبط بقضية كريت. وقد انعكس هذا المناخ على تزايد أعداد المتطوعين الراغبين في الالتحاق بالجيش والمشاركة في القتال، كما شهدت الصحافة والرأي العام اهتماماً كبيراً بأخبار الجبهة والانتصارات العسكرية⁽³²⁾.

ومن بين الذين تأثروا بالأجواء الوطنية التي رافقت الحرب الطالب العسكري مصطفى كمال، الذي كان يدرس آنذاك في الكلية العسكرية في المنستير، وقد أبدى رغبة واضحة في المشاركة في العمليات العسكرية والانضمام إلى القوات المتوجهة إلى الجبهة، إلا أن وضعه الدراسي وعدم تخرجه حالاً دون تحقيق هذه الرغبة، واكتسبت هذه الحادثة أهمية خاصة في ضوء الدور الذي أداه لاحقاً في التاريخ العسكري والسياسي للدولة العثمانية ثم الجمهورية التركية⁽³³⁾.

ولم تقتصر آثار الحرب على الميدان العسكري، بل امتدت إلى الأوضاع الداخلية للدولة العثمانية، ولا سيما في المناطق التي تضم جاليات يونانية كبيرة. فقد أدى تصاعد الصراع بين الدولتين إلى زيادة التوتر في العلاقات بين المسلمين واليونانيين داخل الدولة، وأثار مخاوف من انعكاس الحرب على التماسك الاجتماعي والاستقرار الداخلي. كما اضطرت السلطات إلى اتخاذ إجراءات احترازية للحيلولة دون انتقال آثار النزاع إلى داخل المدن العثمانية⁽³⁴⁾.

ورغم حرص السلطان عبد الحميد الثاني على التمييز بين رعاياه اليونانيين وبين مملكة اليونان بوصفها الطرف المعادي في الحرب، فإن ظروف الصراع جعلت الفصل بين الجانبين أمراً بالغ الصعوبة. وفي المقابل، شهدت الحرب تصاعداً ملحوظاً في مظاهر التضامن الإسلامي مع الدولة العثمانية، ولا سيما من جانب مسلمي الهند الذين قدموا دعماً مالياً ومعنوياً وسعوا إلى التأثير في الموقف البريطاني بما يخدم المصالح العثمانية⁽³⁵⁾.

أما في اليونان، فقد أحدثت الهزائم العسكرية المتلاحقة صدمة كبيرة داخل الأوساط السياسية والشعبية، وأثارت موجة من الانتقادات الحادة للقيادة السياسية والعسكرية، وحُمل الملك جورج الأول وولي العهد الأمير قسطنطين جانباً مهماً من مسؤولية الإخفاقات التي تعرض لها الجيش اليوناني، الأمر الذي أدى إلى تقاوم الأزمة السياسية الداخلية وإضعاف الثقة بالحكومة اليونانية⁽³⁶⁾.

وأمام تدهور الموقف العسكري والسياسي، أجبرت الحكومة اليونانية على طلب وساطة الدول الكبرى، ولا سيما بريطانيا وفرنسا وروسيا، كما سحبت قواتها من جزيرة كريت في محاولة لتخفيف حدة الأزمة. وفي المقابل ناقشت الحكومة العثمانية شروط إنهاء الحرب، مطالبة بتعديلات حدودية ودفع تعويضات مالية تعكس حجم الانتصار الذي حققته قواتها على أرض المعركة⁽³⁷⁾.

وبعد تعثر المفاوضات الأولية، استأنف الجيش العثماني عملياته العسكرية بقيادة المشير إيثم باشا، فتمكن من السيطرة على غالوس قبل أن يهاجم القوات اليونانية المتحصنة في دوموكوس يوم 17 أيار/مايو 1897. ورغم المقاومة التي أبدتها الأمير قسطنطين وقواته، نجح العثمانيون في تحقيق نصر حاسم فتح الطريق نظرياً أمام التقدم نحو أثينا، إلا أن التدخل الروسي وضغوط الدول الأوروبية الكبرى حالاً دون استمرار العمليات العسكرية وفرضاً وفقاً لإطلاق النار⁽³⁸⁾.

وعلى الرغم من النجاح الكبير الذي حققه الجيش العثماني على الجبهة البرية، فإن البحرية العثمانية لم تتمكن من تحقيق نتائج مماثلة. فقد عانت من مشكلات تنظيمية وفنية تراكمت خلال العقود السابقة، الأمر الذي أدى إلى بقاء القسم الأكبر من الأسطول داخل مضيق الدردنيل وعدم قدرته على فرض سيطرة فعالة في بحر إيجه. وقد أثار هذا الوضع انتقادات واسعة داخل الأوساط العسكرية والسياسية، ودفع الدولة لاحقاً إلى منح عملية تحديث البحرية أولوية أكبر⁽³⁹⁾.

4- نتائج الحرب وتداعياتها

ومثل الانتصار العثماني في الحرب أهمية سياسية وعسكرية كبيرة، إذ أسهم في التخفيف من الآثار النفسية والسياسية التي خلفتها هزيمة الحرب الروسية-العثمانية (1877-1878)، كما وفر دليلاً على نجاح الإصلاحات العسكرية التي نُفذت خلال عهد السلطان عبد الحميد الثاني. كذلك أبرزت الحرب كفاءة الضباط المتخرجين من المدارس العسكرية الحديثة، وأظهرت مستوى الانضباط والتنظيم الذي بلغه الجيش العثماني في أواخر القرن التاسع عشر⁽⁴⁰⁾.

كما بعث الانتصار رسالة واضحة إلى دول البلقان مفادها أن الدولة العثمانية ما تزال قادرة على الدفاع عن مصالحها وفرض حضورها العسكري في المنطقة. وقد انعكس ذلك على طبيعة العلاقات العثمانية-اليونانية في السنوات اللاحقة، ولا سيما في ظل استمرار التنافس حول مقدونيا. كذلك أسهم الأداء الإيجابي للضباط الألمان العاملين في الجيش العثماني في تعزيز العلاقات السياسية والعسكرية بين إسطنبول وبرلين⁽⁴¹⁾.

وعقب توقيع هدنة 20 أيار/مايو 1897 بدأت مفاوضات السلام تحت إشراف القوى الأوروبية الكبرى، واستمرت عدة أشهر حتى تُوِّجت بتوقيع معاهدة السلام في إسطنبول يوم 4 كانون الأول/ديسمبر 1897. وعلى الرغم من الانتصارات العسكرية التي حققتها الدولة العثمانية، فإن النتائج الدبلوماسية للحرب جاءت أقل من التوقعات، إذ اقتصر المكسب العثماني على تعديلات حدودية محدودة في ثيساليا وفرض تعويضات مالية على اليونان⁽⁴²⁾.

أما قضية كريت، التي كانت أحد الأسباب الرئيسة لاندلاع الحرب، فلم تُحسم لصالح الدولة العثمانية. فبعد انتهاء العمليات العسكرية عادت القوى الأوروبية إلى مشروع منح الجزيرة حكماً ذاتياً تحت إدارة مسيحية، مستفيدة من سيطرتها الفعلية على الجزيرة منذ مطلع عام 1897. وبذلك انتهت الحرب بانتصار عسكري عثماني واضح، لكنه لم يترجم إلى مكاسب سياسية ودبلوماسية تتناسب مع حجم النجاحات التي تحققت في ميدان القتال⁽⁴³⁾.

الخاتمة

أظهرت الدراسة أن الحرب العثمانية-اليونانية سنة 1897 لم تكن حدثاً عسكرياً منفصلاً، بل جاءت نتيجة تراكمات سياسية وقومية ودبلوماسية شهدتها منطقة البلقان وشرق البحر المتوسط خلال العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر. وقد أسهمت الأزمة الكريتية، إلى جانب تصاعد النزعة القومية اليونانية وتباين مواقف القوى الأوروبية، في الوصول إلى المواجهة العسكرية بين الطرفين.

كما بينت الدراسة أن الإصلاحات العسكرية التي نفذتها الدولة العثمانية منذ عام 1883 كان لها أثر واضح في رفع كفاءة الجيش العثماني، وهو ما انعكس في نجاحه بتحقيق انتصارات ميدانية سريعة خلال الحرب، الأمر الذي أكد فعالية برامج إعادة التنظيم والتحديث العسكري.

وفي المقابل، كشفت نتائج الحرب عن وجود فجوة بين النجاح العسكري والإنجاز السياسي، إذ حدّ التدخل الأوروبي من قدرة الدولة العثمانية على استثمار انتصاراتها ميدانياً، وانتهت الحرب بتسوية سياسية لم تحقق جميع أهدافها الاستراتيجية، ولا سيما فيما يتعلق بقضية كريت.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن حرب 1897 مثلت آخر انتصار عسكري بارز للدولة العثمانية قبل دخولها مرحلة جديدة من الأزمات الإقليمية والدولية، وأسهمت في إظهار قدرة المؤسسة العسكرية العثمانية على التعافي، لكنها لم تستطع وقف مسار التراجع السياسي للإمبراطورية في أوروبا.

الهوامش

(1) Mehmet Hacısalıhoğlu, Jön Türkler ve Makedonya Sorunu (1890-1918), Tarih Vakfı Yurt Yay, İstanbul 2008, s.105.

(2) Hacısalıhoğlu, A.g.e, s.106.

(3) ساهرة حسين محمود الصامري، أوضاع الدولة العثمانية في عهد السلطان عبد العزيز (١٨٦١-١٨٧٦) إصلاحاته والتطورات في البلقان، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠١٠، ص ٧٩.

- (4) Douglas Dakin, The Unification of Greece 1770-1923, Ernest Benn Limited, London 1972, s. 133.
- (5) ibid, p.134.
- (6) حاتم أحمد إسماعيل سليمان، العلاقات العثمانية الروسية (١٨٧٦-١٩٠٩)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الموصل، كلية الآداب، ٢٠١٣، ص ص ٧٤-٨١؛
- Fikret Adanır, Makedonya Sorunu, Tarih Vakfı Yurt Yay, (İstanbul: 1996), s. 5.
- (7) Hacısalihoğlu, A.g.e, s.106.
- (8) Fahir Armaoğlu, 19. Yüzyıl Siyasi Tarihi, Alkım Yay, (İstanbul: 2010), s. 411-412.
- (9) Cemal Tükin, "Girit", İslam Ansiklopedisi, Cilt XIV, (Ankara: Türkiye Diyanet Vakfı Yay., 1996), s. 89; Karal, A.g.e., s. 28-30..
- (10) Tükin, A.g.e, s.30.
- (11) كامل صدقي وعبد الواحد حمدي، تاريخ حرب الدولة العلية ودولة اليونان سنة ١٨٩٧، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، (القاهرة: ١٨٩٧)، ص ص ١٤-١٥.
- (12) صدقي وحمدي، المصدر السابق، ص ص ١٦-١٧.
- (13) Mehmet Uğur Ekinci, The Origins of the 1897 Ottoman-Greek War: A Diplomatic History, MA thesis, Bilkent University, 2005, p.16.
- (14) Armaoğlu, Siyasi Tarih 1789-1960, s. 790.
- (15) Pınar Şensız, The Transformation of Ottoman Crete, Revolts, Politics and Identity in the Late Nineteenth Century, IB Tauris & Co Ltd London 2011, p.111. التأكد من الاسم الثاني للمؤلف.
- (16) Şenışık, A.e, s112
- (17) Özden ve diğerleri, A.g.e, s.182.
- (18) A.e, s.182.
- (19) Mehmet Uğur Ekinci, The Origins of the 1897 Ottoman-Greek War: A Diplomatic History, MA thesis, Bilkent University, 2005, p. 22-25.
- (20) A.e, s.30.
- (21) Daniel Panzac, Osmanlı Donanması (1572-1923), Türkiye İş Bankası Kültür Yayınları, (İstanbul: 2018), p. 402-404.
- (22) Panzac, A.g.e, s.405.
- (23) Özden ve diğerleri, A.g.e, s.186.
- (24) Barbara Jelavich, History of the Balkans: Twentieth Century (Cambridge University Press, (Cambridge: 1983), p. 84-86.
- (25) Cemal Özkan, "Tanzimat'tan Cumhuriyet'e Savaşlar ve Antlaşmalar", Tanzimat'tan Cumhuriyet'e Türkiye Ansiklopedisi, C. V, İletişim Yay, (İstanbul: 1985), s. 1371.
- (26) A.e, s.1371.
- (27) حقي العظم، تاريخ حروب الدولة العثمانية مع اليونان، مطبعة الترقى، (القاهرة: ١٩٠٢)، ص ص ١١٠، ١١٥. هل في بقية الافصل كتبنا ص ص في حال الاخذ من صفحتين
- (28) Özden ve diğerleri, A.g.e, s.183.
- (29) Colmar von der Goltz, Osmanlı-Yunan Harbi (Osmanlı-Yunan Seferi 1313/1897), İstanbul: Erkân-ı Harbiye-i Umûmiye Matbaası, 1908, ss. 112-114.
- (30) Bayram Kodaman, 1897 Türk-Yunan Savaşı (Teselya Tarihi) (Ankara: Türk Tarih Kurumu Yayınları, 1993), s. 24.
- (31) Goltz, A.g.e, s.115.
- (32) Kodaman, A.g.e, s.25.
- (33) Goltz, A.g.e, s.115.
- (34) Azmi Özcan, Pan-İslamizm'in Osmanlı Devleti, Hindistan Müslümanları ve İngiltere (1877-1914) (İstanbul: İSAM Yayınları, 1992), 149-150.
- (35) Özcan, A.e, s.151.

- . هل 117 s. (1876-1907) , Osmanlı Tarihi, Birinci Meşrutiyet ve İstibdat Devirleri (36) Karal, هذه مصدر سابق
- (37) Karal A.g.e,s.117.
- (38) Karal A.g.e,s.115.
- (39) Daniel Panzac, Osmanlı Donanması (1572-1923) , Türkiye İş Bankası Kültür Yay, İstanbul 2018, s. 405-407. هل هذا المكرر
- (40) Karal, A.g.e, s.117.
- (41) حمزة ملغوث البديري، "موقف الدول الأوروبية الكبرى من الحرب اليونانية - العثمانية (17 نيسان - 18 أيار 1897)" ، (كلية الإمام الكاظم (ع) للعلوم الإسلامية الجامعة - أقسام الديوانية، ص 252. هل هذا بحث ام كتاب؛ Karal, A.e, s.117.

(42) البديري، المصدر السابق، ص ٢٥٠.

(43) العظم، المصدر السابق، ص ٢٢١.

أولاً: المصادر العربية

- (1)- ساهرة حسين محمود الصامري، أوضاع الدولة العثمانية في عهد السلطان عبد العزيز (١٨٦١- ١٨٧٦) إصلاحاته والتطورات في البلقان، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠١٠.
- (2)- حاتم أحمد إسماعيل سليمان، العلاقات العثمانية الروسية (١٨٧٦-١٩٠٩)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الموصل، كلية الآداب، ٢٠١٣.
- (3)- كامل صدقي وعبد الواحد حمدي، تاريخ حرب الدولة العلية ودولة اليونان سنة ١٨٩٧، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، القاهرة: ١٨٩٧.
- (4)- حقي العظم، تاريخ حروب الدولة العثمانية مع اليونان، مطبعة الترقى، القاهرة: ١٩٠٢.
- (5)- حمزة ملغوث البديري، "موقف الدول الأوروبية الكبرى من الحرب اليونانية - العثمانية (17 نيسان - 18 أيار 1897)" ، (كلية الإمام الكاظم (ع) للعلوم الإسلامية الجامعة - أقسام الديوانية) ثانياً: المصادر الأجنبية

- (1)- Mehmet Hacısalıhoğlu, Jön Türkler ve Makedonya Sorunu (1890-1918), Tarih Vakfı Yurt Yay, İstanbul 2008.
- (2)- Douglas Dakin, The Unification of Greece 1770-1923, Ernest Benn Limited, London 1972.
- (3)- Fikret Adanır, Makedonya Sorunu, Tarih Vakfı Yurt Yay, İstanbul: 1996.
- (4)- Fahir Armaoğlu, 19. Yüzyıl Siyasi Tarihi, Alkım Yay, İstanbul: 2010.
- (5)- Cemal Tukin, "Girit", İslam Ansiklopedisi, Cilt XIV, Ankara: Türkiye Diyanet Vakfı Yay., 1996.
- (6)- Mehmet Uğur Ekinci, The Origins of the 1897 Ottoman-Greek War: A Diplomatic History, MA thesis, Bilkent University, 2005.
- (7)- Fahir Armaoğlu, Siyasi Tarih 1789-1960
- (8)- Pınar Şensız, The Transformation of Ottoman Crete, Revolts, Politics and Identity in the Late Nineteenth Century, IB Tauris & Co Ltd, London 2011.
- (9)- Özden ve diğerleri، (يجب إكمال العنوان الكامل لهذا المصدر لأنه ورد للمرة الأولى هنا)
- (10)- Daniel Panzac, Osmanlı Donanması (1572-1923), Türkiye İş Bankası Kültür Yayınları, İstanbul: 2018.
- (11)- Barbara Jelavich, History of the Balkans: Twentieth Century, Cambridge University Press, Cambridge: 1983.

-
- (12)- Cemal Özkan, "Tanzimat'tan Cumhuriyet'e Savaşlar ve Antlaşmalar", Tanzimat'tan Cumhuriyet'e Türkiye Ansiklopedisi, C. V, İletişim Yay, İstanbul: 1985.
- (13)- Colmar von der Goltz, Osmanlı-Yunan Harbi (Osmanlı-Yunan Seferi 1313/1897), İstanbul: Erkân-ı Harbiye-i Umûmiye Matbaası, 1908.
- (14)- Bayram Kodaman, 1897 Türk-Yunan Savaşı (Teselya Tarihi), Ankara: Türk Tarih Kurumu Yayınları, 1993.
- (15)- Azmi Özcan, Pan-İslamizm'in Osmanlı Devleti, Hindistan Müslümanları ve İngiltere (1877–1914), İstanbul: İSAM Yayınları, 1992.
- (16)- Karal, Osmanlı Tarihi, Birinci Meşrutiyet ve İstibdat Devirleri (1876-1907)